

## آفاق العرض والطلب: اعتبارات اقليمية

المعونة الانمائية، لإنشاء مزارع لتربية الأسماك فى الريف، أغلبها عبارة عن تربية أسماك البلطى فى برك. كما حدثت عدة صعوبات فى مواجهة الجهود، التى بذلتها شركات تربية الأحياء المائية بفرض التصدير، لبدء استزراع الروبيان البحرى.

وقد مر الكثير من اقتصاديات البلدان الافريقية بمرحلة تكيف هيكلى، وتحول تدريجيا الى اقتصاديات الأسواق المفتوحة. وفى أواخر عام ١٩٩٤ كانت الآفاق، نظرا لتحسن أسعار تصدير محاصيل التصدير التقليدية من ناحية، تشير الى حدوث نمو اقتصادى حتى نهاية العقد على الأقل. وهكذا يبدو أنه من المحتمل أن يلقى الصيادون مايشجعهم بفضل زيادة الطلب، وبالتالى زيادة الأسعار، لا فى الأسواق الأجنبية والأسواق غير الأفريقية، بل وفى الأسواق المحلية نفسها. أما بالنسبة للتصدير، فإن الضغط على أسماك القاع سيستدعى تغيير أسطول شبك الجر بأسطول أكثر كفاءة.

ومع احتمال سرعة زيادة الطلب (نمو السكان بنسبة ٣ فى المائة)، ونمو سكان المدن (بنسبة ٥ فى المائة الى ٧ فى المائة)، فإن أسعار الأسماك، وليست الأسماك الغالية فحسب، ستشهد زيادة حقيقية، حيث أنه من غير المحتمل أن تستطيع المصايد البحرية الطبيعية (باستثناء مصايد أسماك السطح الصغيرة المواجهة لشواطئ غرب أفريقيا) أن تزيد بصورة ملموسة من كميات الانزال. كما أن المزارع السمكية، وإن كانت تتوسع بسرعة، فإنها بدأت من مستوى انتاج منخفض للغاية، ولهذا لن يكون لها تأثير ملموس قبل نهاية هذا القرن.

ويبدو أنه لا بد من بذل الجهود لوضع ادارة فعالة لمصايد الأسماك الطبيعية البحرية فى أفريقيا. فبدون تطوير الادارة، ستتعرض مصايد الأسماك الحرفية والصناعية لضرر كبير. فمصايد الأسماك الصناعية لأسماك القاع ستتعرض للافراط فى الصيد أكثر مما تتعرض له حتى الآن.

ونظرا للأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الزوارق، لا تضع الحكومات عادة أى قيود على العمل أو التوسع فيها. ولكن هذا الأمر ينبغى أن يتغير. فالنمو الاقتصادى سيكثف الجهود فى المصايد الحرفية. والصيادون المهرة المتفرغون للمهنة سيزيد انتاجهم نتيجة لتحسين التكنولوجيا. ومع استخدام هؤلاء الصيادين للتكنولوجيا المحسنة، ستزيد كثافة رأس المال المستخدم فى المصايد،

لأنك أن التقرير السابق عن التطورات العالمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية يخفى، بالضرورة، الكثير من الخلافات الهامة الموجودة بين الدول والأقاليم، بالنسبة للوضع الراهن فيما يتعلق بالعرض والطلب على الأسماك ومنتجاتها، وآفاق هذا العرض والطلب فى المستقبل. ولذا نقدم فيما يلى تحليلا موجزا بحسب الأقاليم.

### أفريقيا

تشكل الأسماك جزءا هاما فى طعام الكثير من المجتمعات المحلية الأفريقية، بالإضافة الى أن عددا كبيرا من الأسر يكسب عيشه من استزراع الأسماك، وتجهيزها، وتسويقها. والواقع أنه من المحتمل أن تكون أعدادهم قد زادت بأسرع من عدد السكان، إذ أن دخول مهنة الصيد أمر سهل، كما أن الضغط على الأراضي المتوافرة قد زاد، بالإضافة الى أن الحالة الاقتصادية كانت راکدة. ولأنك أن التقديرات المتوافرة عن الزيادة فى عدد قوارب الصيد، سواء فى المصايد البحرية أو مصايد المياه العذبة، يدعم هذا الافتراض. فاستهلاك الفرد يقترب من ثمانية كيلوغرامات، وظل يتراوح عند هذا المستوى طوال العقدين الماضيين. ونظرا لأن استهلاك اللحوم كان يتزايد بمعدل أبطأ، فإن نصيب الأسماك من مجموع الكميات المعروضة من البروتين الحيوانى قد زاد. ويعتبر عدد السفن الصناعية التى تعمل فى شركات أفريقية منخفضا نسبيا إذا قورن بقوارب الصيد الحرفية. وتربية الأحياء المائية، وهى ماعنى أساسا برك تربية أسماك البلطى، مازالت لا تشكل تأثيرا فى امدادات الأغذية، وإن كانت فى تزايد منذ منتصف الثمانينات. وتوقع عائدات تصدير المنتجات السمكية ما ينفق على الواردات منها، وإن كانت هذه الواردات تفوق الصادرات من حيث الحجم.

وحيث أن حرية الدخول والخروج من المياه هى القاعدة، وليست الاستثناء، فى المصايد الطبيعية الافريقية، فإن مشكلات مصايدها تشبه الى حد بعيد مشكلات المصايد الموجودة فى غيرها من الأقاليم، باستثناء واحدة هى كثرة المصايد والسفن والمعدات غير المستغلة استغلالا كاملا. والاسراف فى الصيد مشكلة تحدث أساسا عند صيد الروبيان بشباك الجر، وفى المصايد الصناعية لصيد رأسيات الأرجل فى مواجهة سواحل شمال غرب أفريقيا. وقد فشلت الجهود السابقة، التى كانت تبذلها عادة وكالات

وسيزيد بالتالى الطلب على الاعتراف القانونى بحقوق الاستخدام على المدى الطويل لهذه الموارد.

### آسيا والمحيط الهادى

تتفاوت أوضاع مصايد الأسماك فى آسيا والمحيط الهادى من منطقة الى أخرى. ومع ذلك، فباستثناء بعض المجتمعات المحلية، نجد أن الأسماك لها قيمتها، بالإضافة الى أنها تشكل طبقا معتادا فى طعام سكان هذا الاقليم. وفى قطاع مصايد الأسماك، نجد أن آسيا ستشجع زيادة الاتصالات فيما بين الأقاليم. وسيشهد الطلب على الأسماك فى آسيا زيادة سريعة، وبالتالى سيزيد الانتاج المحلى من مزارع التربية، كما ستزيد تجارة الأسماك فيما بين الأقاليم.

وخلال السنوات الباقية من العقد الحالى، ستستمر الفجوة الموجودة بين متوسط الأجور فى أفريقيا وفى آسيا فى التوسع. ومن بين نتائج ذلك، أن يجد أصحاب مزارع تربية الأحياء المائية فى آسيا اغراء متزيدا من الناحية التجارية فى أن يقيموا وحدات للتربية فى أفريقيا مستفيدين فى ذلك من البيئة الطبيعية المواتية، والأيدى العاملة الأفريقية، والتكنولوجيا الآسيوية، ورؤوس الأموال القادمة من آسيا أو غيرها.

ومع ضرورة وجود ثروات هائلة فى عمليات التصنيع والتجارة، الى جانب المناخ الدولى الحالى، الذى يسمح بحرية حركة رؤوس الأموال، فمن المرجح أن تتركز صناعات تجهيز الأسماك، التى تعمل من أجل أسواق التصدير فى المقام الأول، فى الدول ذات الاقتصاد الذى يتمتع بأيدي عاملة رخيصة وفائض فى الثروة السمكية، مستخدمة فى ذلك رؤوس الأموال والمعرفة القادمة من الدول المستوردة، ( مثل البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أو بلدان آسيا الصناعية الجديدة).

وتتشابه المشكلات الأساسية لقطاع مصايد الأسماك فى آسيا مع مشكلات الأقاليم الأخرى. وقد استطاعت استراليا ونيوزيلندا معالجة مشكلات حرية الصيد، كما بدأت البلدان الأخرى فى مواجهتها (الفلبين وسرى لانكا). وتختلف التوقعات بالنسبة للمصايد ومزارع التربية الرئيسية فى آسيا الى حد ما عن مثيلاتها بالنسبة لباقي العالم.

وفى جنوب آسيا<sup>(١١)</sup>، يتراوح استهلاك الفرد من السمك بين أعلى مستوى فى العالم فى جزر ملديف، الى واحد من

أدنى المستويات فى باكستان وبعض أنحاء شمال الهند. أما بالنسبة للاقليم ككل، فإن الاستهلاك كان ثابتا خلال السنوات العشر الأخيرة. وفى بنغلاديش، انخفض نصيب الفرد بنحو ٣٠ فى المائة خلال العشرين عاما الماضية. وبالنسبة للاقليم ككل، انخفض نصيب الأسماك فى امدادات البروتين الحيوانى خلال نفس الفترة. وأصبح لتربية الأحياء المائية دور كبير نسبيا كمورد لأسماك المياه العذبة، وكمصدر متزايد للنقد الأجنبى. فتربية الروبيان البحرى للتصدير تتسع بسرعة فى الهند وبنغلاديش. وباستثناء سرى لانكا، لا تستورد هذه المنطقة أسماكا من الخارج. وقد تعرضت المصايد الصناعية للروبيان فى مناطق عديدة لمنافسة شديدة من جانب الزوارق الميكانيكية الصغيرة.

وبالإضافة الى العمالة الزائدة والى الافراط فى الاستثمار، يتنافس قطاعا المصايد الحرفية والمصايد الصناعية على الصيد فى نفس المياه.

ومنذ منتصف الثمانينات وأواخرها، أدى تخفيض العملات على نطاق واسع الى استمرار زيادة طاقات الصيد بالنسبة للروبيان الذى يتم صيده بشباك الجر لأغراض التصدير، رغم ثبات كميات الانزال أو انخفاضها بشكل عام. وقد تضررت بذلك الموارد الموجودة بالقرب من الشواطئ والمناطق التى يتم فيها صيد الروبيان بشباك الجر بصورة مكثفة، مما أدى الى حدوث تغييرات ملموسة فى تركيبة الأصناف بحيث زادت الكميات صغيرة الحجم والسن.

وقد سن العديد من بلدان جنوب آسيا تشريعات لتنظيم مصايد الأسماك. ولكن هذه التشريعات تقتصر فى أغلبها على اجراءات الادارة البيولوجية، مثل تحديد مواسم لمنع الصيد، وتنظيم حجم فتحات الشباك، وتحديد مناطق الصيد بالقرب من الشواطئ لحماية مصالح المصايد الحرفية. ولم تنتشر فى هذه المنطقة حتى الآن القيود الخاصة بعدد سفن الصيد، ومعدات الصيد، وحمولة السفن، وقوة محركاتها، وان كانت هناك حاجة شديدة اليها.

وبدأت الأسماك فى جنوب آسيا تفقد ميزتها كطعام للفقراء، إذ أن فئات كبيرة منهم لم تعد تستطيع شراؤها. وهى مسألة ليست خطيرة حتى الآن، وان كانت تحتاج الى الاهتمام.

ومن المتوقع أن يؤدى النمو الاقتصادى فى جنوب آسيا الى تحفيز الطلب على الأسماك بشكل كبير، بغض النظر عن تطورات اللحوم الحمراء، التى يعتبر استهلاكها منخفضا وان كان يتجه نحو الزيادة. فاذا علمنا أن المخزونات الطبيعية مستغلة أو تستغل بافراط، باستثناء

(١١) باكستان، بنغلاديش، الهند، نيبال، ملديف وسرى لانكا.

الى حد كبير بمعرفة المستثمرين من القطاع الخاص. ويشمل ذلك تشديد التشريعات، وتخطيط المناطق الساحلية على المستويين الاقليمي والمحلي، ومتابعة ذلك ووضعه موضع التنفيذ.

وتشير التوقعات الى استمرار النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا. فسوف يزيد الطلب، وان لم يكن بنفس سرعته في جنوب آسيا، حيث أن استهلاك الفرد يعتبر بالفعل فوق متوسطه العالمي. كما ستستمر عملية ميكنة وتصنيع مصايد الأسماك، وكذلك زيادة مزارع التربية وتنميتها. ورغم أن المخزونات البحرية الطبيعية تقترب من الاستغلال الكامل، فهناك بعض الاستثناءات. ومن المرجح أن يزيد الانتاج بسرعة في ميانمار، سواء من المصايد الطبيعية أو المزارع السمكية.

وفي عام ١٩٩٠ كانت منطقة شرق آسيا<sup>(١٣)</sup> تستهلك ما يقرب من ثلث مجموع الاستهلاك العالمي من الأسماك. فقد تضاعف استهلاك الفرد في الصين من امدادات الأسماك للاستهلاك البشري خلال السنوات العشر الأخيرة، في الوقت الذي ظلت فيه نسبة الأسماك في المتحصل من البروتين الحيواني (نحو ٢٠ في المائة) ثابتة تقريبا. أما استهلاك اليابان فظل على ارتفاعه، نحو ٧٠ كيلوغراما للفرد (بما يعادله من الوزن الحي). وفي جمهوريتي كوريا، تلعب الأسماك دورا هاما في التغذية ويرجع ذلك الى ارتفاع متوسط استهلاكها، والنسبة المرتفعة التي تساهم بها في امدادات البروتين الحيواني.

وزاد انتاج الصين بسرعة، من ٤٩ مليون طن الى ١٥ مليون طن فيما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٢، جاءت ٤٠ في المائة تقريبا من مصايد الأسماك الداخلية ومزارع تربية الأحياء المائية في المياه العذبة. وقد استهلكت الصين أغلب الزيادة في انتاجها من الأسماك محليا. أما في اليابان، فقد أدى ضغط عملتها القوية، والواردات، وصعوبة دخولها الى بعض مناطق الصيد في أعالي البحار، الى انخفاض حصيلتها من المصايد الطبيعية. وقد استطاعت اليابان المحافظة على مستوى الاستهلاك بزيادة وارداتها.

أما مصايد الأسماك في شرق آسيا فتتعرض لمشكلات متباينة. فقد خلق توسع الصين الهائل في مزارع التربية مشكلات لهذه المزارع، بل وللمصايد الساحلية أيضا. وفي اليابان، شكلت قوة الين ضغطا مستمرا وقويا على صناعة الصيد من أجل تحديث انتاجيتها وتحسينها. ونظرا لأوضاع المخزونات التي تستغلها اليابان، فقد أصبحت هذه

حالات معدودة (بحر أندمان Andaman)، فان أمام مزارع التربية حافزا قويا على زيادة الانتاج. ولا شك أن الحد من خسائر ما بعد الصيد، وهي كبيرة، سيتحقق تدريجيا مع النمو الاقتصادي. أما الكميات التي يعاد القاؤها في البحر فليست مشكلة، إذ أن المصيد الجانبي الذي يأتي مع شباك الجر، التي تصيد الروبيان في الزوارق الميكانيكية الصغيرة، يتم بيعه في أغلب المناطق الى المستهلكين المحليين.

ومن المعتقد أن فرص زيادة المصيد البحري من الأصناف التقليدية بالقرب من الشواطئ وبعيدا عنها هي فرص محدودة للغاية. وهناك بعض الامكانيات لزيادة المصيد من أسماك التونة وبدء استغلال أصناف غير تقليدية (أسماك شبه سطحية) في بحر العرب.

وفي جنوب شرق آسيا<sup>(١٤)</sup> توسعت مصايد الأسماك، بما فيها مزارع تربية الأحياء المائية، جنبا الى جنب مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد الذي ينتعش هناك بسرعة، وزاد نصيب الفرد من استهلاك الأسماك خلال السنوات العشر الأخيرة. ونمت صناعة تجهيز الأسماك، وأصبحت تايلند الآن أكبر مصدر في العالم للأسماك ومنتجاتها.

وتماثل المشكلات الأساسية في جنوب شرق آسيا أيضا المشكلات في المناطق الأخرى: فهناك الجهد الزائد، سواء في توسيع المصايد الصناعية أو المصايد الصغيرة القريبة من الشواطئ، مع القدرة المحدودة على فرض قيود على جهد الصيد أو فرصه. ولكن هناك محاولات واعية (في الفلبين) لمعالجة مسألة الادارة، لأنها لا تتعلق باستخدام الحقوق في المصانع الصناعية فحسب، وانما في المصايد الحرفية في المقام الأول. كما أن مشكلات الفقد بعد الصيد، أو الكميات التي يعاد القاؤها في البحر، ليست مشكلات خطيرة كما هي في المناطق الأخرى. ولاشك أن التغير في البيئة المائية (فضلات المدن، ومخلفات الصناعة، وقطع الأشجار، وتطهير أشجار المنغروف) يسبب مشكلات للمصايد الداخلية وللمصايد البحرية القريبة من الشواطئ على السواء. كما أن التغيرات المناخية وارتفاع سطح البحر يضران بمصايد الأسماك الموجودة في الرصيف القاري في اندونيسيا والفلبين.

وبالنسبة للمناطق الصالحة لاستزراع الروبيان، هناك فرصة طيبة لمواصلة التوسع في الاقليم. ويتوقف مدى امكانية الاستفادة من هذه الفرصة، واستغلالها بصورة مستدامة، على قدرة الحكومات أساسا على قيادة عملية التنمية والتخطيط لها بصورة رشيدة، وهي العملية التي تتم

(١٣) الصين، واليابان، وكوريا الديمقراطية الشعبية، وجمهورية كوريا، ومنغوليا.

(١٤) كمبوديا، اندونيسيا، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، تايلند وفيتنام.

وتستهلك هذه الدول الأسماك بكمية كبيرة. ولا تمثل تربية الأحياء المائية مساهمة ملموسة في إنتاجها.

وتختلف مشكلات مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهادى بشكل عام عن مثيلاتها في المناطق الأخرى، نظرا لأن إدارة مصايد الأسماك في هذه المنطقة تعتبر متقدمة نسبيا. فقد أدخلت استراليا ونيوزيلندا تغييرات رئيسية في الثمانينات على تشريعاتها السمكية وطريقة إدارة مصايد الأسماك، وأدخلت نظام الحصص الفردية القابلة للتحويل كآلية أساسية لصيانة مصايد الأسماك وإدارتها. وأصبحت استراليا ونيوزيلندا الآن تتجهان نحو منهج كامل للنظم الايكولوجية من أجل صيانة مصايد الأسماك وإدارتها.

وتركز دول الجزر الصغيرة النامية في جنوب المحيط الهادى على الترتيبات التقليدية لصيانة مصايد الأسماك الساحلية وإدارتها، في محاولة منها للحد من جهد الصيد المفرط على الموارد الساحلية. وتتعرض مصايد الأسماك الموجودة في الرصيف القارى في هذه الدول الى أضرار بالغة، بسبب تغيير المناخ وارتفاع سطح البحر.

وتعتبر التوقعات الاقتصادية لمصايد التونة التجارية في جنوب المحيط الهادى طيبة. ولا تستزرع التونة<sup>(١٥)</sup> بأى مقادير، بالإضافة الى أن استغلال المخزونات الطبيعية سيصل الى حده الأقصى في المستقبل القريب. ومن المنطقي أن نتوقع استمرار الزيادة في الأسعار الحقيقية للتونة في أسواق العالم. ولكن إدارة مصايد التونة تحقق تقدما طيبا تحت اشراف وكالة مصايد الأسماك التابعة لمحفل جنوب المحيط الهادى. وبالتالي يبدو أنه من الممكن للدول المشاركة في مصايد الأسماك هذه أن تحقق عائدا اقتصاديا أكثر من غيرها.

### أوروبا والاتحاد السوفييتى السابق

زاد الاستهلاك في المجموعة الأوروبية<sup>(١٦)</sup> من أكثر قليلا من ثمانية ملايين طن في عام ١٩٨٤ الى مايقرب من ٩٥ مليون طن في ١٩٩٢. وزاد متوسط استهلاك الفرد من الأسماك من ١٥ كيلوغراما عام ١٩٨٣ الى ٢٢ كيلوغراما في ١٩٩٠. وبلغ مجموع الانتاج من الأسماك والأصناف (عدا تربية الأحياء المائية) نحو ٦ ملايين طن في ١٩٩٢، مستقرا بذلك عند هذا المستوى منذ عام ١٩٨٣ تقريبا.

(١٥) بخلاف عدد قليل من الانشاءات لتسمين التونة زرقاء الزعانف.

(١٦) البيانات الموجودة هنا عن العضوية قبل عام ١٩٩٥، أى عن: بلجيكا والدانمرک وفرنسا والمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا ولكسمبرج وهولندا والبرتغال وأسبانيا والمملكة المتحدة.

المهمة صعبة للغاية، كما تناقص عدد الصيادين بصورة مستمرة. أما المشكلات التي تعاني منها جمهوريتا كوريا فهي من نوع مختلف. ومع ذلك، فإن اليابان والكوريتين ليستا نموذجا لهذه المنطقة، بمعنى أن فيها نظام لإدارة المصايد الساحلية والحرفية يعتبر متطورا نسبيا.

وبالنسبة لمزارع الأسماك في شرق آسيا يبدو أن هناك طريقتين للتقدم، هما تحديث مصايد الأسماك والاستمرار في تنمية المزارع السمكية. ففي اليابان وشبه الجزيرة الكورية، يبدو أن تحديث المصايد الطبيعية، وتشجيع مزارع تربية الأحياء المائية وادماجها في المصايد الطبيعية، سيكون له مستقبل أفضل منه في أى مكان آخر. ويرجع ذلك الى نظام الإدارة الموجود والقائم على اشراك المجتمعات المحلية في إدارة مصايد الأسماك الساحلية.

وفرصه زيادة انتاج المصايد البحرية الطبيعية في شرق آسيا محدودة للغاية، وترتبط ارتباطا وثيقا باستعادة الموارد التي نضبت، وذلك من خلال اجراءات لإدارتها. فالكثير من الموارد ذات القيمة المرتفعة قد تعرض للاستغلال الكامل أو المفرط، وانخفض المصيد من وحدة الجهد انخفاضاً شديدا في هذه المصايد. في حين زادت نسبة الأصناف الرخيصة وصغيرة الحجم في كميات الانزال سنة بعد أخرى.

كما أنه من المحتمل أن تستمر الزيادة في انتاج أسماك المياه العذبة. ويبدو أن نمو مزارع الروبيان البحري بدأت تتراجع الآن. ولكن، مع الخبرة التي اكتسبتها منطقة شرق آسيا في تربية الأحياء المائية، من المتوقع ان تعثر على أصناف أخرى وادخالها في نفس دورة التنمية.

ولمصايد أسماك التونة في جنوب المحيط الهادى<sup>(١٧)</sup> أهمية كبيرة بالنسبة لأغلب دول الجزر الصغيرة النامية. وتضم منطقة جنوب المحيط الهادى أغنى مصايد التونة في العالم، إذ أن ٦٠ في المائة من مجموع المصيد العالمى من أسماك التونة يأتى من هذه المنطقة. وبالنسبة لبعض دول المنطقة (مثل كيريباتى ودول ميكرونيزيا المتحدة) يمثل الدخل، الذى تحصل عليه من استغلال مخزوناتا السمكية كثيرة الارتحال، أكثر من نصف دخل الحكومة السنوى.

(١٧) تضم منطقة المحيط الهادى ١٦ دولة مستقلة سياسيا أو تتمتع بالحكم الذاتى، ١٤ منها تنتمى الى الدول النامية. والدول الستة عشرة هي استراليا، وجزر كوك، واتحاد دول ميكرونيزيا، وفيجي، وكيريباتى، وجزر مارشال، ونيوزيلندا، وناورو، ونيوى، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو. وبالإضافة الى ذلك، هناك سبع مناطق في هذا الجزء من العالم تعتمد اعتمادا سياسيا على فرنسا (بولينيزيا الفرنسية، وكليونييا الجديدة، وواليس وفوتونا، وعلى المملكة المتحدة (جزيرة بتكيرن)، وعلى الولايات المتحدة (ساموا الأمريكية، وجوام، وشمال مارياناس).

نصيب الفرد من جديد بسرعة نتيجة اقدم الشركات على بيع كميات متزايدة الى الأسواق الأجنبية. وتعتبر مصايد الأسماك فى ايسلندا والنرويج مصايد حديثة ودينامية وموجهة نحو التصدير. ورغم امكانية ادخال تحسينات على المصايد الطبيعية، فإن الاهتمام موجه نحو استمرار الانتاج الكبير بالاضافة الى تنمية مزارع التربية والتوسع فيها. ومن المتوقع أن تشهد هاتان الدولتان جهدا كبيرا للحصول على مزيد من الثروة من تصنيع الأسماك ومنتجاتها وتسويقها.

### أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

تتجه صناعة الصيد فى أمريكا اللاتينية نحو أسواق التصدير أكثر من أى اقليم آخر. فالأسماك تساهم بصورة ملحوظة فى صادرات الأرجنتين وشيلي واكوادور وبيرو وأوروغواي. كما تشكل صادرات المساحيق والزيت السمكية نسبة كبيرة من عائدات التصدير، حيث أن ٦٠ فى المائة فى المتوسط من كميات الانزال من المصايد البحرية الطبيعية تتحول الى هاتين السلعتين. أما الأسماك التى تذهب الى المستهلكين المحليين، وأغلبهم يفضل اللحوم الحمراء، فتأتى عادة من المصايد الحرفية. وحتى هذه المصايد بدأت تتحول تدريجيا، مع اتجاه الصيادين الى ارسال الأصناف مرتفعة القيمة الى أسواق التصدير. وتختلف مصايد الأسماك فى البحر الكاريبى اختلافا جذريا. فمتوسط استهلاك الفرد مرتفع، وكذلك الواردات. وتكاد المصايد الصناعية تكون معدومة تماما. فالصيادون المحليون حرفيون بطبيعتهم. بينما يستهلك السواح نسبة كبيرة من الأسماك المستوردة.

والمشكلات الرئيسية التى تواجهها صناعة الصيد تماثل الى حد كبير تلك الموجودة فى المناطق الأخرى: فلا وجود لأى قيود تقريبا على فرص الصيد وجهد الصيد، مع كثرة سفن الصيد وقدمها البالغ. ولكن الاصلاح الاقتصادى العام فى بعض الدول بدأ يرغم السفن القديمة عديمة الكفاءة على الخروج من السوق. وفى نفس الوقت بدأت اجراءات المراقبة الضعيفة على فرص الصيد تشجع الطلب على زيادة عدد السفن فى مصايد الأسماك المربحة، وان كانت مستغلة بالكامل فعلا. وبدأت المصايد الحرفية فى التوسع، وان لم يكن بنفس المعدل الممكن تحقيقه لو أنها كانت مرتبطة بصورة أفضل بالأسواق الحضرية، حيث أن معدل الهجرة الى المدن أعلى فى أمريكا اللاتينية منه فى أى مكان آخر.

وربما كانت مصايد الأسماك الصناعية فى أمريكا

وأغلب المخزونات السمكية التى لها أهمية تجارية والموجودة فى مياه المجموعة الأوروبية مستغلة استغلالا كاملا أو مفرطا. وليست هناك فرصة لزيادة مجموع كميات الانزال من هذه المياه من الأسماك الصالحة للاستهلاك البشرى. ويأتى ربع انتاج الأسماك الصالحة للاستهلاك البشرى من المناطق الاقتصادية الخالصة لدول أخرى، بمقتضى اتفاقيات صيد تبرمها دول المجموعة مع هذه الدول.

وقد زاد انتاج المجموعة الأوروبية من تربية الأحياء المائية تدريجيا ليصل الى ٩٧٤ ٠٠٠ طن عام ١٩٩٢. ويتركز الانتاج على الأصناف ذات القيمة العالية نسبيا من الأسماك الزعفرانية (٥٠٠ ٢٨٨ طن) والأسماك الصدفية (٥٠٠ ٦٨٥ طن). ومنذ عام ١٩٨٥، ظل انتاج الأسماك الصدفية ثابتا، فى حين زاد انتاج الأسماك الزعفرانية بنسبة ٧٥ فى المائة. وربما أتاحت تربية الأحياء المائية الفرصة لزيادة الامدادات من الأسماك الصالحة للاستهلاك البشرى، اعتمادا على ظروف السوق والصعوبات المادية التى تواجهها هذه الزيادة مثل توافر الأماكن المناسبة لمزارع التربية.

والمجموعة الأوروبية مستورد صاف للأسماك. وقد بدأت الفجوة فى تجارة الأسماك تتزايد، وتوقفت عند ٢٦ مليون طن عام ١٩٩٢. وبشكل عام تمثل الواردات نسبة ٤٠ فى المائة من امدادات المجموعة الأوروبية بحسب الحجم، وان كانت ترتفع الى ٨٣ فى المائة بالنسبة لأسماك القاع التى لها قيمتها التجارية.

ويعتبر الافراط فى الصيد هو أخطر مشكلات الادارة فى المجموعة الأوروبية، حيث أن أسطول الصيد يزيد بنحو الثلثين عن الأسطول اللازم لانزال كميات تتفق وخطط الادارة السليمة.

ومع توقع الزيادة فى الطلب وصعوبة امكانية زيادة العرض من داخل المجموعة الأوروبية، لنا أن نتوقع ارتفاع الأسعار الحقيقية للأسماك، وزيادة الواردات، مما يدفع المجموعة الأوروبية الى مواصلة السعى لايجاد فرص الصيد فى مياه الدول الأخرى غير الأعضاء. ومن غير المحتمل أن يحدث أى تغيير فى هذه الاتجاهات مع انضمام ثلاثة أعضاء جدد الى المجموعة.

أما المشكلات التى تواجه قطاع مصايد الأسماك ومستقبله فى الاتحاد السوفييتى السابق وأوروبا الشرقية فهى محكومة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية التى حدثت فى السنوات الأخيرة. فقد أدت هذه التغيرات الى ركود أغلب المصايد الصناعية وتقلصها، ويبدو أن المصايد الصغيرة لم تساهم بصورة ملموسة حتى الآن فى تغطية النقص الذى ظهر فى امدادات الأسماك. وقد انخفض

هذا الاقليم، وزادت وارداته منها أيضا. وخلال السنوات القليلة الماضية، حلت الواردات من أسماك القد التي تم صيدها من بحر بارنتس محل الانتاج المحلي المتناقص منه. وخلال نفس الفترة، تراجعت واردات التونة المعلبة في أسواق الولايات المتحدة، التي تستهلك عادة ثلث ما يستهلكه العالم تقريبا من هذه السلعة.

وبدأت تربية الأحياء المائية في النمو، وأصبحت في عام ١٩٩٠ تمثل ٤٪ من إنتاج الأسماك في الولايات المتحدة.

ومنذ عام ١٩٩٠، انخفض المصيد البحري في كندا، بينما استقرت كميات المصيد في الولايات المتحدة. وإن كان هذا الاستقرار لم يتحقق إلا بزيادة إنتاج الأصناف زهيدة القيمة (مثل بلوق ألاسكا والمنهادن).

وتعتبر الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك مشكلة كبيرة في أمريكا الشمالية أيضا، فمع عدم وجود ضوابط للصيد في أعلى البحار في المناطق الشمالية من المحيط الأطلسي، لم تكن الجهود التي بذلتها كندا في مجال الإدارة كافية للمحافظة على مصايد القد في شمال غربي الأطلسي. وما زالت أغلب مصايد الأسماك الأمريكية مفتوحة للصيد، مما جعل الإفراط في الصيد مشكلة خطيرة هناك. وتعرض المصايد الأمريكية بالذات للضغط من جانب أنصار البيئة وجماعات المصالح الأخرى، للحد من المصيد والأسماك التي يعاد القاؤها في البحر.

ومع تباطؤ نمو السكان، من المتوقع أن يشهد الطلب الاستهلاكي على الأسماك توسعا بطيئا، وأن تتوقف اتجاهات الزيادة الأخيرة في الطلب والاستهلاك على السواء.

وتشير التقديرات الآن إلى أن أكثر من ربع جميع المخزونات السمكية في الولايات المتحدة تستغل الآن بإفراط، والأرجح أن يبدأ انتاجها في الانخفاض. أما أغلب المخزونات الباقية فإنها تستغل إلى الحد الأقصى، أو هي في طريقها إلى ذلك. وهناك مخزونات قليلة، مثل مخزونات أسماك النازلي، يعتقد أنها لم تستغل استغلالا كاملا. ولكن زيادة إنتاج هذا النوع من الأسماك لن يعوض عن الانخفاض الأخير (والانخفاض المحتمل مستقبلا) في المصيد من المخزونات الأخرى. وإذا كان من المحتمل أن تكون هناك بعض المكاسب من تحسين الإدارة، فإن هذه التحسينات تستند إلى النواحي الاقتصادية أكثر مما تستند إلى الانتاج. وربما أعطت الأسواق أو أساليب التجهيز الجديدة حافزا على الانطلاق في المستقبل.

اللاتينية أكثر تأثرا بأي تغييرات في سياسات الاقتصاد العام عن مثيلاتها في أغلب الأقاليم الأخرى. وما زالت اقتصاديات بعض الدول الرئيسية التي تمارس الصيد تتعرض لاصلاح هيكلي بهدف استقرارها. ويتوقف نجاح هذه الصناعة على نجاح هذه الاصلاحات، إذ ينبغي الابقاء على اقتصاد الأسواق المفتوحة مع كبح جماح التضخم.

ومع الاعتراف باعتماد مصايد أمريكا اللاتينية الشديد على الأسواق الأجنبية، وضعف الطلب المحلي على الأسماك، فإن مستقبل هذه المصايد يرتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات الدولية. فإذا نظرنا إلى هذه المصايد من منظور دولي، سنجد أنه من الأرجح أن يزيد الطلب على انتاجها وترتفع أسعار صادراتها حتى نهاية العقد الحالي. وربما كان من المحتمل أن نرى كميات متزايدة من المنتجات السمكية لأمريكا اللاتينية وهي تشق طريقها إلى آسيا.

وحيث أن أغلب الأصناف التجارية المستغلة قد استغلت بالكامل فعلا، فلا مفر من أن يحصل المستهلك في أمريكا اللاتينية على حاجته على حساب الصادرات، أو من أسماك السطح الصغيرة التي لم تتحول بعد إلى مساحيق أو زيوت. وليس من الواضح ماذا سيحدث في النهاية، وإن كان انخفاض متوسط استهلاك الأسماك ليس أمرا مستبعدا بالنسبة لأمريكا اللاتينية.

وربما استطاعت مصايد الأسماك الحرفية في البحر الكاريبي أن تحقق المزيد من القيمة المضافة، عن طريق زيادة توجيه منتجاتها السمكية نحو أسواق السياحة وأسواق التصدير. كما أن المصايد الترفيهية قد تزداد أهمية هي الأخرى.

### أمريكا الشمالية (١٧)

زاد استهلاك الفرد من الأطعمة البحرية بما يقرب من ٣٠ في المائة فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠، ليصل إلى ما دون ٢٢ كيلوغراما للفرد في السنة الأخيرة. ورغم هذه الزيادة فما زالت الأطعمة البحرية تشكل عنصرا ضئيلا في متوسط استهلاك الأغذية. وترجع زيادة استهلاك الأطعمة البحرية، إلى ارتفاع أسعار أنواع اللحوم الأخرى مقارنة بالأسماك، وتزايد الوعي بالميزات الصحية لأكل الأسماك. ويتصف استهلاك الأسماك في الولايات المتحدة بصفة خاصة، بالمقارنة بالأقاليم الأخرى، ألا وهي أن ثلثي الاستهلاك يحدث خارج المنزل.

وخلال العشرين سنة الماضية، زاد إنتاج الأسماك في